



٢٠١٦ ● مايو

مصرىين

السنة الرابعة عشر

شهرية اقتصادية

احمد مشهور

قادرون على تغيير الخريطة الاقتصادية

«مصر للطيران» تفتتح
ورشة اختبار الـ«I.D.G.I»

«الأهلى المصرى» أفضل
بنك في شمال إفريقيا

د/سعد الدين

حل سحرى لمشكلة
الدعم وجذب الاستثمارات



شمال سيناء

تحدى
الإرهاب

أزمة الدولار..
مسئوليّة من؟



[وسام الاحترام]

مجلة رجال الأعمال تعنى الخبير الاقتصادي د/محمد سعد الدين وسام الاحترام

حل سحري لمشكلة الدعم وجذب الاستثمارات وارتفاع الأسعار والتنمية الاقتصادية الشاملة

قامت مجلة رجال الأعمال بتكرييم الخبير الاقتصادي د/ محمد سعد الدين باعتباره شخصية العام الاقتصادية من خلال وحدتها الاقتصادية التي تضم العديد من الخبراء الاقتصاديين إلى جانب نخبة من أفضل محرري الاقتصاد حيث قامت السيدة / إيمان الوادلى رئيس مجلس الإدارة بتسليم د/ سعد الدين وسام الاحترام نظراً لما قدمه من أراء قيمة في العديد من القضايا الاقتصادية.



ويندرج في الوظائف وعمل في القطاع المصرفي ثم سافر للخارج للعمل واكتساب الخبرات وتكون رأس المال ليعود إلى مصر عام ١٩٨٤ لكي يبدأ أولى خطواته في عالم الاستثمار والاعمال.

وبذلك استحق د/ محمد سعد الدين بجدارة وأقدار أن يكون خبيراً اقتصادياً ورجل من رجال الصناعة المرموقين الذين أضافوا إلى الصناعة المصرية من خلال إقامة مشروعات صناعية يقوم باستخدام أحدث ما وصل إليه العالم من تقنيات حديثة حيث أسس شركة أسيب جاز أول محطة تعبئة غاز اسطوانات خاصة في مصر لتصبح الان الأولى في مجال تعبئة الغاز السائل في منطقة الشرق الأوسط كما أسس أيضاً شركة غاز دمياط والتي تعمل على إقامة وتشغيل مصنع لتصنيع وتعبئة الغاز السائل (غاز البوتاجاز) وتوزيع منتجات الشركه.

وأيضاً شركة غازتون لنقل وتوصيل الغاز (ش. م . م) تأسست عام ٢٠٠٠ م ونشاط الشركة هو نقل وتوصيل الغاز من موقع الإنتاج إلى موقع الاستخدام بواسطة الناقلات المتخصصة أو الأنابيب وذلك لجميع محافظات جمهورية مصر العربية ومتلك الشركة ١٤ تك غاز وشركة أوكسي أيجيت التي تأسست سنة ٢٠١٣ وتنتمي الشركة للأوكسجين والنتروجين السائل والغاز بالإضافة إلى غاز الأستيلين. ذلك الذي جانب خدماتها في عمل الشبكات الطبية والصناعية وذلك لتقديم انشطتها من خلال برنامج متكامل للتحديث والتطوير بفرض مواكبة التطور العلمي الحادث في هذه الصناعة الحيوية. كما تم تأسيس شركة الدقهلية لغازات البترولية ليتم التوسيع في نطاق التوزيع ليشمل مناطق أكثر وهي تعمل أيضاً في نفس المجال وهو تعبئة الغاز السائل في الأسطوانات وتوزيعها هذا بالإضافة إلى شركة غازتون.

والجدير بالذكر ان احدث شركات مجموعة سعد الدين (سويسرا) والتي تأسست عام ٢٠١٥ وغرض الشركة هو الاستثمار في حيازة وبيع وأدارة الاستثمارات في جميع أنواع المشروعات فضلاً عن تقديم المعاملات التجارية داخل البلاد وخارجها وأنضمت مؤخرًا مجموعة شركات سعد الدين (سويسرا) لشركة Solar Optimo AG لتصبح المساهم الرئيسي فيها ، ومن الجدير بالذكر أنها تأسست عام ٢٠٠٦ من مجموعة من ذوي الخبرة في صناعة النفط والغاز وإدارة المشاريع والتمويل بالإضافة إلى انشطة الطاقة المتجدد والتي أصبح لها فيها باع كبير. وبهذا اتسع نشاط مجموعة شركات سعد الدين لتشمل أوروبا أيضاً بجانب الصناعات المحلية.

سعد الدين ان أهم المحاور في تلك القضية هي تخفيض عجز الموازنة وميزان المدفوعات ويأتي تخفيض الموازنة عن طريق قيام الدولة بتعزيز الإيرادات وتخفيض المصروفات ويأتي تخفيض المصروفات عن طريق تخفيض الدعم الحكومي من خلال دعم الفرد وليس السلع كما أسلفنا هذا بالإضافة إلى دمج الاقتصاد غير الرسمي ليدخل في المنظومة الاقتصادية للدولة ويأتي ذلك من خلال إعادة تنظيم المنظومة الضريبية فلا يكتفى بأن يكون هناك اعفاء عاماً لممول بـ ١٢٠٠٠ ألف جنية كما هو السائد حالياً ولكن يكون للمول اعفاء جمیع مصروفاته طالما أن هذا مؤيد بالمستندات من خلال قاتورة ضريبية ففي هذه الحالة يكون هناك حرص من الممول في الحصول على فوائير لجميع مشترياته وبذلك يدخل الاقتصاد الغير رسمي في المنظومة الضريبية والتي من شأنها ان تضاعف حصيلة الضرائب حيث ان الاقتصاد الغير رسمي يمثل على الأقل ٥٥% من منظومة الاقتصاد المصري فمن خلال هذه الاليات تكون قد عظمنا الإيرادات وخفضنا المصروفات مما يتحقق معه فائض في الموازنة العامة للدولة بدلاً من العجز تستطيع توجيهها إلى مشروعات تنمية تنفع عجلة الاقتصاد إلى الامام وتأتي إلى اصلاح الخلل الخاص بميزان المدفوعات الناتج عن مشكلة العملة الصعبة والحل هو تقليل الاستيراد وتشجيع التصدير وإذا اراد المستورد الاستيراد عليه ان يصدر ما يوازي ما يتم استيراده حتى يوفر العملة الصعبة لعملية الاستيراد وهذا كثيل بحل الخلل في ميزان المدفوعات.

كما يجب ان يكون هناك استراتيجية مختلفة لتقدير اداء الموظف في الجهاز الاداري للدولة فبدلاً من محاسبة الموظف ومعاقبته على خطأ يجب ان يكون هناك تحفيز للأداء الجيد للموظف ثم يتم ترقية اما الموظف الذي يتقاصر لا يتم الاعتماد عليه وتصعيده من هو اخفى منه وبذلك نرتقي باداء الجهاز الاداري للدولة الذي يعتمد على تحقق الكفاءات والاعتماد عليها.

ويؤكد سعد الدين على ان وجود استراتيجية للتنمية الاقتصادية ٢٠٣٠/٢٠١٥ هذا أمر جيد من الناحية النظرية الا انه يجب ان يكون هناك ترجمة لهذه الاستراتيجية حتى أدنى المستويات وبشكل تفصيلي من خلال معدلات اداء زمنية وقياسية مع متابعة ما يتم انجازه ومراجعة الاهداف المستقبلية وكذلك الاهداف على المدى القصير.

سعد الدين له العديد من الاراء في المضلات الاقتصادية التي تعرض مسيره انتقائية فله راي فريد في قضية شائكة وهي قضية الدعم للسلع الأساسية والتمويلية وكذلك المنتجات البترولية والبوتاجاز حيث ينادي سعد الدين بمبدأ هام وهو دعم الفرد دون السلعة فنعم السلعة دون الفرد يهدى الدعم وبذلك لا يصل الدعم الى مستحقيه فلا يتحقق الهدف الاساسي لفلسفه الدعم فينادي بأن ترك جميع السلع وقتاً لفتوى المعرض والطلب وقتاً للسعر العالمي وان يتم دعم الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل بقيمة ما يتم اتفاقه على الدعم وقتاً لقاعدة بيانات تستهدف هذه الفئات حتى يتمكنو من شراء هذه السلع وبذلك تضمن وصول الدعم الى مستحقيه ولا تحتاج الى رقابة او عقوبة .

ويؤمن سعد الدين بمبدأ تنويع الاستثمارات فلا يضع رأس ماله في سلة واحدة بل يتعدد باستثماراته في العديد من القطاعات وفي مختلف المجالات مما يقلل من المخاطر التي يتعرض لها رأس المال.

ويرى سعد الدين ان وجود بيئة تشريعية تحترم سيادة القانون وتطبيقة على الجميع وان يكون مرعاه مصلحة المستثمر من اهم اولويات الحكومة عملاً بعيداً كسبتي واسكب هو الطريق الصحيح لتشجيع الاستثمار وجذب الاستثمار الاجنبي بمعنى ان تهتم الحكومة بمصلحة المستثمر ولابد من تحقيقها له فلا يمكن ان تتأثر بكل شيء دون وضع المستثمر في الاعتبار فقبل ان تشكر الحكومة فيما سيعود عليها وعلىها ان تقدر فيما سيعود على المستثمر لأننا اذا لم نخدم المستثمر فهناك دول اخرى لديها الاستعداد لخدمة اذن لابد من تغير المناخ الى مناخ يتيح الاستفادة والنجاح للمستثمر الذي سيعود على الدولة بفوائد عديدة يكفي انه سيسهم في حل مشكلة البطالة من خلال توفيره لفرص عمل وتنشيط الدورة الاقتصادية وادخال تكنولوجيا جديدة

كما ان سعد الدين له راي اخر في تعامل الحكومة مع بعض الازمات التي قد تتعلق باستقلال بعض التجار وجعلهم وكذلك بعض المنتجين مما يؤدي الى ارتفاع بعض اسعار السلع الضرورية بان تقوم الحكومة بادارة هذه الازمة بفتح باب الاستيراد لهذه السلع لفترة ما الى ان يحدث توازن في قوى العرض والطلب تستقر معه الاسعار وان تستخدم هذه الحكومة تلك الالية مع مراقبة الأسواق والاسعار ثم تنقل باب الاستيراد وان عاد التجار رفع الاسعار لجات الحكومة الى فتح باب الاستيراد وبذلك يتحقق الانضباط للاسواق .

وعن الاصلاح الاقتصادي وانسبيل اليه يرى